أن تراجع دور القطاع العام يبدو واضحا فقد هبط بمعدل ١٢٪ خلال عشرة اعوام بينما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص من ٥٨٪ الى ٧٠٪ ، فاذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان معظم التثميرات توجهت الى قطاعي الصناعة والسكن لاتضح لنا الاهمية المتزايدة التي بدأ القطاع الخاص يمارسها في عملية الانماء .

٣ ــ فترة العمالة الكاملة والتوجه نحو التصنيع ١٩٦٠ ــ ١٩٦٤

ابتداء من عام ١٩٦٠ كان الاقتصاد الاسرائيلي قد وصل الى حالة من النضوج بحيث لم يعد للقطاع العام دور رئيسي في عملية توزيع الموارد مباشرة اذ ان موجات الهجرة من الخارج بدأت بالانحسار كما أن معظم الاستثمارات الرئيسية كانت قد اكتملت وكان اخرها مشروع تحويل نهر الاردن الذي انتهى العمل فيه عام ١٩٦٤ حيث تم ضخ المياه عند مصب البحيرة للبطوف ثم جنوبا لري مساحات جديدة من الاراضي الزراعية . وخلال هذه الحقبة من الزمن كان على اسرائيل ان تقوى قاعدتها الصناعية حتى تستطيع اختراق السوق الاوروبية المشتركة . ففي غياب المجال الحيوي للسلع الاسرائيلية وهي الاسواق العربية بطبيعة الحال ، فان السوق الاوروبية ظلت محتفظة بالمكان الاهم كمصدر لتسويق السلع الاسرائيلية لذلك اتجهت السياسة الاقتصادية في اسرائيل نحو تشجيع الصناعات التي تتمتع « بميزة نسبية » في انتاجها معتمدة في ذلك على تكنولوجية متقدمة ، وعمال على مستوى رفيع من المهارة وكثافة في المعدات والالات الانتاجية . فقد رفعت التكتلات الاقتصادية التي بدأت تظهر في العالم ، الاقتصاد الاسرائيلي نحو التخصص في انتاج بعض السلع التي تستطيع المنافسة في الاسواق العالمية . والمعروف ان ضيق السوق المحلية ، وارتفاع نفقات الشحن الى الاسواق العالمية ، وعدم وجود انتاج وفير يساعد على تخصيص كلفة الانتاج قد وضع الاقتصاد الاسرائيلي في مأزق صعب .

وهنا لا بد من التأكيد بأن الجهود التي بذلتها اسرائيل لاختراق اسواق اسيا وافريقية والنجاح الذي خصصته في هذا السبيل في اكثر من بلد افريقي لم يكن كافيا لكي يجعل اسرائيل في غنى عن الاسواق الاوروبية والامريكية فقد ظل القسم الاكبر من تجارة اسرائيل الخارجية مرتبطا بهذه الاسواق . ازاء هذه المعطيات لم يكن هنالك مفر من دعم وتشجيع القطاع الخاص في اسرائيل خصوصا القطاع الصناعي اذ ان هذا القطاع أقدر من غيره على الالتزام بمقاييس الكفاءة الاقتصادية نظرا لوجود المعطيات الاساسية لعملية التصنيع مثل الالات والمعدات والعمال المهرة . كما ان العوامل غير الاقتصادية لا تدخل في حساب القطاع الخاص فهو مدفوع اولا واخيرا نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح . لذلك بدأ القطاع العام يلعب دورا يختلف تماما عن الدور الذي لعبه في فترة الخمسينات اذ اصبحت مهمته توفير الاجواء الملائمة والتسهيلات الضرائبية والجمركية والمالية الضرورية لتطوير القطاع الصناعي ولايجاد سلع صناعية برسم التصدير الى الاسواق الاوروبية والامريكية . وكما سبق لنا ان أكدنا سابقا ان تناوب الادوار قد تم من خلال تنسيق كامل بين القطاعين .

وقد مهدت الحكومة الاسرائيلية لهذا الدور في فبراير من عام ١٩٦٢ عندما اعلنت السياسة الاقتصادية الجديدة والتي شملت تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية من ١،٨٠ الى ٣،٠٠ ليرات لكل دولار ، كما حددت طبيعة المساعدة التي ستقدمها للصناعة بحيث جعلتها مالية اكثر منها ادارية بحيث اعتمدت تقديم مساعدات مالية للمؤسسات القادرة على التصدير الى الاسواق العالمية .

ولا شك ان تقلص دور القطاع العام عن الدور القيادي الذي لعبه خلال فترة الخمسينات جاء نتيجة لعوامل عديدة اهمها اكتمال الاستثمارات الفوقية من طرق ومدارس